

أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية خلال الفترة 2003-2017م

عمر محمد بشينه¹، محمد عقيل زائد²

2،1 قسم التمويل و المصارف - كلية الاقتصاد و التجارة - الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

m.zaed@asmarya.edu.ly, o.bshina@asmarya.edu.ly

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة خلال الفترة من 2003-2017م، وتكونت عينة الدراسة من مصرفين وهما مصرف الجمهورية مصرف التجارة والتنمية، وكانت بيانات الدراسة من البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data)، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبعد إجراء اختبارات تحديد النموذج المناسب تم استخدام نموذج التأثيرات التجميعية، وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي موجب للتضخم في كلٍ من العائد على الأصول والعائد على حقوق ملكية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، كذلك أظهرت وجود أثر سلبي مهم لسعر الصرف في كلٍ من العائد على الأصول والعائد على حقوق ملكية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسات المصرفية، والعمل على رسم السياسات المتعلقة بسعر الصرف بما يؤدي إلى استقرار الأسعار في ليبيا الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، كما أوصت بدراسة المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة بالأداء المالي، ولم تتطرق إليها هذه الدراسة من أجل تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سعر الصرف، الأداء المالي.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة: Introduction

يعد القطاع المصرفي المكون الأساسي لأي نشاط اقتصادي داخل الدولة، وله دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية لا يمكن تجاهله، نظراً لقدرته على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل اقتصادياً، ومن الأدوات الاقتصادية الهامة للدولة التي تتمكن عن طريقها من تسير العلاقات التجارية مع باقي دول العالم، لذا فهي بحاجة لمعدل تبادل سعر عملتها المحلية مع عملات باقي الدول، ولسعر الصرف دوار بارزاً ومهم في الأنشطة الاقتصادية الدولية ويلعب دوراً أساسياً في السياسة النقدية، وهو مؤشر لقياس تنافسية اقتصاد أي دولة مع الدول الأخرى، ويعد أداة مهمة تطبقها الدولة من خلال نظامها النقدي وسياساتها المالية، ويوفر القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً للتعرف على حيوية الوضع الاقتصادي للدولة، وكما يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة و النامية على حدٍ سواء، وتتمثل هذه المشاكل في ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لأسباب عديدة كزيادة عرض النقود، ومن أثاره أن النقود تفقد أهم خصائصها وهي كونها مقياس ومخزن للقيمة، إن زيادة معدل الأداء المالي للمصارف يعتبر هدفها الرئيس، لكل ذلك كان لابد من دراسة مدى تأثير الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الصرف والتضخم.

2.1 مشكلة الدراسة: Problem of the study

إن جميع القطاعات الاقتصادية تتأثر بصورة مباشرة بمعدلات التغير في التضخم، والمصارف تعد من أهم مكونات الاقتصاد ولها حساسية كبيرة تجاه التضخم، وإن أسعار الصرف دائمة التغير في الاتجاهين ارتفاعاً وانخفاضاً، كل هذا يؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، عليه جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أثر التضخم و تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية . ويمكننا صياغة مشكلة الدراسة وفق الآتي:

1. ما أثر التضخم في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟
2. ما أثر تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟

3.1 أهمية الدراسة: Importance of the study

1- التعرف على بعض العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

2- إلقاء الضوء على أوضاع المصارف التجارية في ليبيا وبعض المؤشرات التي تستخدم في قياس أدائها.

1. 4 أهداف الدراسة: Aims of study:

انسجاماً مع مشكلة الدراسة وللوقوف على أثر التضخم وسعر صرف الدينار الليبي في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- قياس أثر التضخم في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 2- معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
- 3- تزويد إدارات المصارف التجارية الليبية بحقائق علمية حول أثر التضخم وسعر صرف الدينار الليبي في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، بما يخدم القطاع المصرفي في ليبيا.

1. 5 فرضيات الدراسة: Study hypotheses:

من خلال عرض مشكلة الدراسة وكذلك الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، تم صياغة الفرضيتان الرئيسيتان الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتضخم وسعر صرف الدينار الليبي في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتضخم في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لسعر صرف الدينار الليبي في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم وسعر صرف الدينار الليبي في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية. وبنيت عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر صرف الدينار الليبي في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية.

1. 6 حدود الدراسة: Research Limits

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة (2003-2017م).

ب. الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على مصرف الجمهورية، مصرف التجارة والتنمية.

ج. حدود الموضوع: تم اختبار أثر كلٍ من: التضخم، وسعر الصرف، في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

1. 7 منهجية الدراسة : Research Methodology

1. 7. 1 المنهج المتبع وأدواته البحثية

تعتمد الدراسة على منهجين هما:

* المنهج الوصفي: تم استخدام هذا المنهج للتعريف بمتغيرات الدراسة من خلال الرجوع إلى الرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

* المنهج التحليلي: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لاختبار الفرضيات، إذ تم تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة بعد جمعها من المصادر الأولية وتبويبها وتفريغها ومعالجتها للوصول إلى نتائج الدراسة.

1.7.2 مجتمع الدراسة الميداني والعينة المختارة

يتكون مجتمع الدراسة الميداني من المصارف التجارية الليبية واشتملت العينة المختارة للدراسة على مصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية.

1.7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews)، لتحليل البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data) لعينة الدراسة للفترة (2003-2017م)، وقد تضمن التحليل الإحصائي لهذه البيانات ما يلي:

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة.

2. اختبار ملائمة النموذج:

- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

- اختبار وولد Wald test

- اختبار الارتباط الخطي المتعدد

- اختبار التوزيع الطبيعي

3. اختبار فرضيات الدراسة: باستخدام تحليل الانحدار المتعدد والبسيط.

1.8 الدراسات السابقة: Previous studies

1. دراسة طقطق و معلا ووالي (2020)، كان الغرض منها معرفة أثر تغيرات التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة، وكانت عينة الدراسة مصرف عوده سورية (BASY)، بمعنى هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم وربحية المصرف متمثلة في العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA)، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في ربحية مصرف عوده سورية، وأوصت الدراسة بأن يكون لكل مصرف جهة محددة لمتابعة تنفيذ سياسة الربحية وتحقيق أهدافها بفاعلية.

2. دراسة Turgut&Delai (2020)، هدفت إلى بيان أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء لمالي للمصارف التجارية في جنوب أفريقيا، من خلال عينة تمثلت بأربع أكبر مصارف في جنوب أفريقيا خلال الفترة (2003-2019)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي للتضخم في العائد على حقوق الملكية، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي غير معنوي لسعر الصرف في العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من البحث في هذا المجال من خلال دراسة أثر التضخم وسعر الصرف في مقاييس الأداء المالي كالعائد على الأصول، كما أوصت بالنظر في مدة أطول للدراسة تصل إلى 16 سنة حتى يمكن الحصول على نتائج أفضل.

3. دراسة عبدالعزيز (2019)، هدفت إلى معرفة أثر التقلبات في سعر الصرف وسعر الفائدة في الأداء المالي للمصارف المقيدة بالبورصة المصرية، بأخذ عينة تتكون من (10) مصارف تمثل المصارف المقيدة بالبورصة المصرية وهي (بنك البركة، بنك التعمير والإسكان، بنك فيصل الإسلامي، بنك قناة السويس، بنك الاتحاد الوطني، بنك الكويت الوطني، بنك قطر الوطني الأهلي، بنك كريدي اجريكول، مصرف أبوظبي الإسلامي، البنك التجاري الدولي)، وكانت نتائج الدراسة أنه هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف في الأداء المالي للمصارف المقيدة بالبورصة المصرية، ولا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتقلبات سعر الفائدة في الأداء المالي للمصارف المقيدة بالبورصة المصرية.

4. دراسة محمد (2019) هدفت إلى تقييم أثر التضخم في الأداء المالي للمصارف وذلك بتناول مصرف المزارع التجاري كدراسة حالة، وتمت دراسة ثلاثة أبعاد للمتغير التابع وهو الأداء (الودائع، التمويل، الأرباح)، خلال الفترة (2006-2016م)، أتبعته الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم وحجم الودائع، ووجود علاقة طردية غير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم وحجم التمويل، ووجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية الدلالة الإحصائية بين التضخم وحجم العائد، وأوصت الدراسة المصارف بضرورة تقدير حجم الودائع وحجم التمويل وحجم الأرباح مسبقاً وأثر التضخم عليها وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، عند حساب مؤشر الربحية، ويجب على المصارف الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي يعمل على تضخيم النتائج، لزيادة إقبال الأفراد على فتح ودائع داخل المصارف، كما أوصت بالعمل على خلق ميزات إضافية لتحفيز الأفراد، مثل تسهيل إجراءات الوديعة، كأن تتم كل

الإجراءات في نفس اليوم، وكذلك إتاحة معلومات عن المستندات المطلوبة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

5. دراسة **Faozi & Other's (2018)**، هدفت إلى توضيح محددات ربحية المصارف التجارية الهندية من خلال عينة تكونت من 69 مصرفاً تجارياً هندياً خلال الفترة (2008-2018)، من خلال مقاربتين وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأظهرت الدراسة وجود أثر كبير للتضخم وسعر الصرف في العائد على الأصول وكذلك في العائد على حقوق الملكية.

6. دراسة **Qaisar & Other's (2018)**، هدفت إلى فهم وتحديد أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في ربحية المصارف الإسلامية في بروناي، وأظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للتضخم وسعر الصرف في ربحية المصارف الإسلامية، وكان التضخم من ضمن المتغيرات الأكثر أهمية، وأن سعر الصرف من أكثر العوامل المحددة للربحية، وأوصت الدراسة بتطوير الاستراتيجيات التشريعية لتقليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في ربحية المصارف الإسلامية .

7. دراسة **Bilal (2018)**، هدفت إلى بيان المحددات الداخلية والخارجية لربحية المصارف التجارية في باكستان من خلال عينة تكونت من 21 مصرفاً تجارياً مدرجاً في بورصة باكستان للأوراق المالية، توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف محدد هاماً لربحية المصارف التجارية الباكستانية، وأوصت الدراسة بضرورة تناغم السياسة المالية مع السياسة النقدية بما يعزز دور القطاع المصرفي في باكستان.

8. دراسة **الشرفا والنحال (2017)**، كان هدفها التعرف على أثر التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في فلسطين في الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية للفترة الممتدة (2006 - 2014)، وكان مجتمع الدراسة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وهي سبعة مصارف، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لتقلبات أسعار الصرف في (العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين)، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف المدرجة ببورصة فلسطين، كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام بورصة فلسطين للأوراق المالية والمصارف المدرجة بها بزيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملات الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.

9. دراسة Adama & péléte (2017)، هدفت إلى بيان العلاقة بين ثلاثة مؤشرات رئيسية للاقتصاد الكلي (نمو الناتج المحلي، سعر الصرف الحقيقي، التضخم) وربحية القطاع المصرفي في توغو خلال الفترة (2006-2015)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة في المدى القصير بين متغيرات الاقتصاد الكلي والعائد على حقوق الملكية، وإلى وجود علاقة سلبية بين كل من نمو الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي والتضخم والعائد على حقوق الملكية في المدى الطويل، وأوصت الدراسة القطاع المصرفي بأن يكون أكثر مرونة وبضرورة العمل على نمو الناتج الاجمالي وتحقيق استقرار سعر الصرف الحقيقي والحد من التضخم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على العلاقة بين التضخم، سعر صرف الدينار الليبي بالأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، خلال الفترة (2003م إلى 2017م)، وهي بذلك تعد مساهمة جادة لتحقيق إضافة علمية في القطاع المصرفي الليبي، وفقاً لما توفر للباحثين من مراجع وبيانات في هذا المجال.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

تضمنت الدراسة ثلاث متغيرات رئيسية سيتم من خلالها قياس أثر التضخم وسعر الصرف على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2.1 التضخم:

يعرف بأنه الارتفاع العام المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الوازني و الرفاعي، 2000، ص249)، وكذلك يعني نقود كثيرة تطارد سلع قليلة (حسين، عبد الجبار، 2004، ص324)، وكمؤشر للتضخم تم استخدام المحفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي (GDPDeF)، ويقاس هذا المؤشر التغيرات في الأسعار مقارنة بسنه مرجعية (سنة الأساس) بالنسبة لجميع فئات الطلب النهائي من استهلاك حكومي وخاص وتكوين رأس المال والتجارة الدولية، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مضروباً في مائة وهو موضح بالمعادلة التالية: (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2017، ص11).

$$GDPDeF = GDPn / GDPp \times 100$$

حيث أن :

GDPn: الناتج المحلي الأسمى (بالأسعار الجارية)

GDPp: الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)

ويمكننا القول إنه:

- إذا كان الرقم القياسي المئوي يفوق 100% فهذا يعني أن هناك ارتفاع في الأسعار.
 - إذا كان الرقم القياسي المئوي أقل من 100% فهذا يعني أن هناك انخفاض في الأسعار.
 - أما إذا كان الرقم القياسي المئوي يساوي 100% يعني ذلك إن الأسعار لم تتغير.
- ويعتبر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي ذو أهمية كبيرة لقياس التضخم لأن جل المنظمات الدولية وخصوصا صندوق النقد الدولي يستند عليه للدلالة على وجود تضخم من عدمه.

2.2 سعر الصرف:

يشير سعر الصرف إلى عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية (عجمي، الجنابي، 2014، ص93)، وبذلك يكون سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات و الواردات، وتم استخدام أسعار الصرف الأسمية في هذه الدراسة "وهي أسعار الصرف المعلنة وهي أيضاً الأسعار التي يقع بها التبادل الرسمي في سوق الصرف وتحدد هذه الأسعار في السوق في حالة التعويم المستقل، ويمكن أن تحدد بطرق عديدة أخرى طبقاً لاختيارات السلطات النقدية في البلاد (عباس، 2003، ص20).

2.3 الأداء المالي:

مفهوم أداء المصرف هو التعبير عن قدرة المصرف على تحقيق أهدافه طويلة الأجل ومدى قدرته على استغلال موارده، نحو الأهداف المنشودة، فالأداء دالة لكافة جوانب المصرف وهو المرآة التي تعكس وضع المصرف من مختلف جوانبه، وتسعى كافة الأطراف في المصرف إلى تعزيز الأداء الأمثل (الغالبى، وائل، 2007، ص477).

ويعرف كذلك بأنه استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص الاستثمار (عبادة، 2008، ص161)، وتتبع أهمية الأداء المالي بشكل خاص في متابعة أعمال المصرف وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها، وتقيم مستويات أدائها وتوجيه الأداء

نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وتقديم الاقتراحات وفقاً للأهداف العامة للمصارف في اتخاذ القرار السليم للمحافظة على النمو والاستمرارية والمنافسة، ويمكن تتبع أهمية الأداء المالي من خلال المساعدة في الكشف عن التطور الذي يحققه المصرف في مسيرته وذلك من خلال متابعة النتائج الفعلية زمنياً من فترة إلى أخرى مع أداء المصارف الأخرى (بشناق، 2009، ص21)، واستخدمت الدراسة كلاً من العائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الأصول (ROA) كمؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ويقصد بها ما يلي:

أ. العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity

وتشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الأخرى، ويقاس هذا المؤشر مدى كفاءة ونجاح إدارة المصرف في استخدام مصادر الأموال الداخلية للمصرف في تحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على أن أداء المصرف أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية، وهذا يعني أداء إداري وتوظيف كفو في استخدام موارد المصرف الداخلية، وتقاس أيضاً العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين، والمصرف مطالب بالعمل على زيادته لتحقيق عائد يتناسب والمخاطر التي يتحملها المساهمين (عقل، 2009، ص 331)، ويحسب العائد على حقوق الملكية كما يلي (الزبيدي، 2008، ص199).

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

ب . العائد على الأصول (ROA) Return On Assets

تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف موجودات المصرف، وتساعد في قياس كفاءة الإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، لأنه يستخدم كمقياس لربحية الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على أن أداء المصرف أفضل في توليد الأرباح من أصوله وهذا يعني أداء أفضل وتوظيف كفو في استخدام أصول المصرف (مطر، 2006، ص 33)، ويمكن احتساب العائد على الأصول كما يلي (العجلوني، 2008، ص416).

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \text{العائد على الأصول}$$

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة

3.1 وصف متغيرات الدراسة:

يعرض هذا المبحث الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتغيرات التابعة وهي معدل العائد علي الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في التضخم، وسعر الصرف، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من مصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية، والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وقواعد بيانات البنك الدولي، وذلك للفترة الممتدة من (2003-2017) .

يعرض الجدول (1) وصفاً لنسب المتغيرات المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة (2003-2017)، حيث تمثل (GDPDef)المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي، واما (EX) فتمثل سعر الصرف، وتمثل (ROE) العائد على حقوق الملكية، بينما تمثل (ROA) العائد على الأصول .

الجدول رقم (1) وصف متغيرات الدراسة للمصارف التجارية الليبية

EX	GDPDef	ROE	ROA	المتغيرات المقياس
1.304667	6.161620	0.130780	0.006707	الوسط الحسابي
1.430000	28.56854	0.211000	0.012200	القيمة القصوى
1.200000	-25.31280	0.042600	0.002200	القيمة الدنيا
0.072197	16.56505	0.052283	0.003219	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

3.2 اختبارات ملائمة النموذج

لاختبار مدى ملائمة نموذج الدراسة لقياس أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، تم إجراء الاختبارات التالية:

3. 2. 1 اختبارات جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات محل الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وذلك باستخدام اختبار ديكي فوللر المعدل (ADF)، واختبار Phillips-Perron (PP)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار ADF ، واختبار PP عند المستوى

Test	None	Trend and intercept	Intercept	Ch square والقيمة الاحتمالية	المتغير
ADF	8.1011	4.1139	4.2751	Ch- square	GDPDef
	0.0174	0.1278	0.1179	Prob	
PP	7.7859	4.0401	4.2444	Ch- square	GDPDef
	0.0204	0.1326	0.1198	Prob	
ADF	0.7414	5.6304	4.9927	Ch- square	EX
	0.6902	0.0599	0.0824	Prob	
PP	0.3650	5.6299	4.9927	Ch- square	EX
	0.8332	0.0599	0.0824	Prob	
ADF	10.6139	9.4443	8.3390	Ch- square	ROA
	0.0313	0.0509	0.0799	Prob	
PP	13.0904	6.4444	8.8655	Ch- square	ROA
	0.0108	0.1683	0.0646	Prob	
ADF	4.3980	12.4476	8.4053	Ch- square	ROE
	0.3548	0.0143	0.0778	Prob	
PP	4.6953	12.4047	8.0815	Ch-square	ROE
	0.3200	0.0146	0.0886	Prob	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews. 10.

يوضح الجدول رقم(2) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل التضخم (GDPD)، وسعر الصرف (EX)، والعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت قيم (Ch-square) المقدر باستخدام (ADF)، واختبار (PP)، أقل من القيم الجدولية (الدرجة) لكل المستويات المعنوية الإحصائية (1%، 5%، 10%)، مما يستجوب قبول فرضية العدم والدالة على وجود جذور الوحدة.

جدول رقم (3) نتائج اختبار ADF، واختبار PP عند الفرق الأول

Test	None	Trend and intercept	Intercept	Ch-square والقيمة الاحتمالية	المتغير
ADF	17.6230	8.0418	11.1221	Ch- square	GDPDef
	0.0001	0.0179	0.0038	Prob	
PP	21.8811	16.8794	16.5931	Ch- square	
	0.0000	0.0002	0.0002	Prob	
ADF	22.3162	12.3846	16.6232	Ch- square	EX
	0.0000	0.0020	.0.0002	Prob	
PP	24.0134	19.1276	26.4154	Ch- square	
	0.0000	0.0001	0.0000	Prob	
ADF	27.4687	14.6446	17.1863	Ch- square	ROA
	0.0000	0.0055	0.0018	Prob	
PP	35.7032	27.5067	29.4492	Ch- square	
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob	
ADF	28.1326	11.1065	16.7043	Ch- square	ROE
	0.0000	0.0254	0.0022	Prob	
PP	38.8699	29.4836	25.6480	Ch- square	
	0.0000	0.0000	0.0000	Prob	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 10.Eviews.

يتضح من الجدول رقم (3) أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت مستقرة وثابتة عند الفرق الأول، حيث كانت قيم (Ch-square) المقدرة باستخدام اختباري (ADF)، (PP)، أكبر من القيم الجدولية (الدرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. وبناءً على هذه النتائج نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، والذي يشير إلى عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة وساكنة عند الفروق الأولى، مما يعني أن المتغيرات كل على حدة متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

3.2.2 اختبارات تحديد نموذج الدراسة المناسب اختبار (wald test):

سيتم استخدام اختبار وولد (wald test) للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وذلك حسب الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) نتائج اختبار وولد (wald test) للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.1036	12	-1.761390	T-statistic
0.1036	(1, 12)	3.102495	F-statistic
0.0782	1	3.102495	Chi-square

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

أشارت نتائج هذا الاختبار كما يظهر في الجدول رقم (4) إلى أن قيمة الاحتمال الخاصة ب F تساوي Probability 0.1036، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم و نرفض الفرض البديل الذي ينص على أن المعالم تختلف عن الصفر، وهذا يؤكد أن النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات التجميعية.

3.2.3 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

تعد مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار المتعدد، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام، وهناك عدة طرق للكشف عن هذه المشكلة، منها استخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما، والجدول رقم (5) يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	التضخم	سعر الصرف
التضخم	1.000	
سعر الصرف	0.020318	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

يبين الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا تتجاوز (0.80) حيث بلغت قيمة (0.20318)، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، حيث نلاحظ أن المتغيرات المستقلة لديها قوة ارتباط منخفضة، مما يعني عدم وجود أي ارتباط متعدد.

ولتأكيد النتيجة السابقة يتم اللجوء إلى اختبار معامل تضخم التباين (VIF) بين المتغيرات المستقلة لتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما، والجدول رقم (6) يوضح قيمة معامل تضخم التباين:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معامل تضخم التباين (VIF)
التضخم	1.010
سعر الصرف	1.010

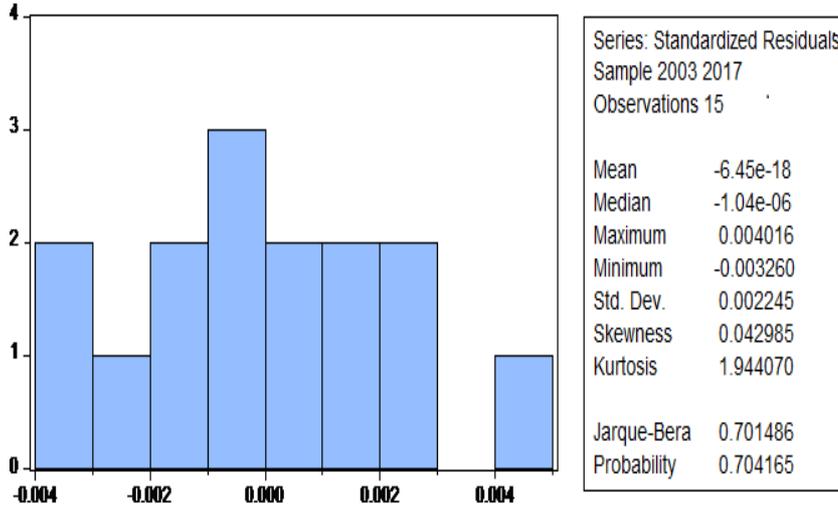
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل تضخم التباين كانت أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

3.2.4 اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)

ويحتوي هذا الاختبار على التوزيع الطبيعي للأخطاء الناتج من تقدير النموذج المقدر، ووفقاً للإجراء يتم اختبار فرضية حول معلمة النموذج، حيث يجب الوفاء بالافتراض المعتاد، أي الافتراض الطبيعي وهو حول متوسط البقايا وهو صفر، وفي هذه الدراسة، تم فحص الحالة الطبيعية للبيانات مع إحصاء اختبار Jarque-Bera.

قاعدة القرار: رفض H_0 إذا كانت قيمة $Jarque-Bera \downarrow P$ أقل من المستوى الهام (0.05) خلاف ذلك، لا نرفض H_0 ، فإذا تم توزيع الطبيعي للأخطاء بشكل طبيعي، يجب أن يكون الرسم البياني على شكل جرس وأن إحصاء Bera-Jarque لن يكون كبيراً، وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شاشة اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05) لدعم فرضية الخلو وبأن التوزيع طبيعي عند مستوى دلالة (5%)، والشكل التالي يوضح التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول:

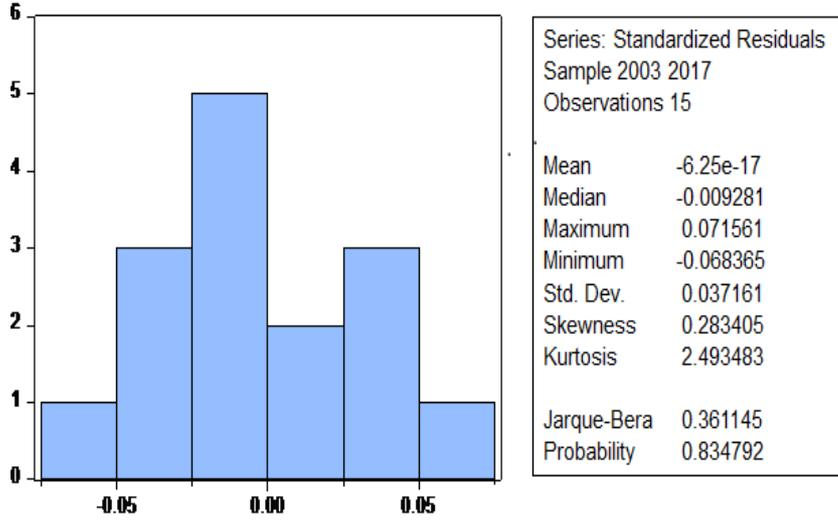


الشكل رقم (1) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الأول:

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل رقم (1) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (0.701486) وقيمة الاحتمالية (0.704165) وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار

الوضع الطبيعي هي أكبر من (0.05)، وبالتالي خلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الأول مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.
أما فيما يتعلق بنموذج الدراسة الثاني فيمكن بيان ذلك من خلال الشكل رقم (3) وذلك كما يلي:



الشكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة الثاني:

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل رقم (2) أن الرسم البياني هو على شكل جرس وأن اختبار Jarque-Bera يساوي (0.361145) وقيمة الاحتمالية (0.834792). وهذا يعني أن القيمة p التي تعطى في أسفل شكل اختبار الوضع الطبيعي يجب أن تكون أكبر من (0.05)، وخلصت إلى أنه لا يوجد مشكلة طبيعية على النموذج الثاني، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

3.3 اختبار الفرضيات:

تتكون عينة الدراسة من مصرفين وهي مصرف الجمهورية مصرف التجارة والتنمية، وقد تم جمع البيانات الخاصة بالمصارف التجارية الليبية للفترة من (2003-2017)، وذلك من خلال تقاريرها السنوية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر من البيانات المتسلسلة زمنياً وذات الطابع الطولي (Panel Data).

ويعد أن تم وصف متغيرات الدراسة، والتأكد من سلامة البيانات للتحليل الإحصائي، يتم الآن اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها، وعليه كانت النتائج على النحو التالي:

3.3.1 الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم وسعر الصرف في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار الفرضيات المنفردة من الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (7):

جدول رقم (7) أثر التضخم وسعر الصرف في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية.

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.0034	3.6418	3.36	0.00012	التضخم	معدل العائد على الأصول
0.0322	-2.4224	0.0065	-0.01582	سعر الصرف	
0.0108	3.0120	0.0088	0.0266	ثابت الانحدار C	
0.5135					معامل التحديد R ²
0.4324					معامل التصحيح AdjR ²
6.3325					قيمة F المحسوبة
0.0133					Sig. F*
1.0921					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن خلال جدول رقم (7) يمكن ملاحظة الآتي:

1- H01: الفرضية الفرعية الأولى:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية".

تشير نتائج الجدول (7) أن أثر التضخم على معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β 0.00012) وبالتالي فهو يشير إلى أثر التضخم، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.6418) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0034$) وهي أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية .

2- H01: الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الصرف في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية".

تشير نتائج الجدول (7) أن أثر سعر الصرف في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β -0.0158) وبالتالي فهو يشير إلى أثر سعر الصرف، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.4224) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0322$) وهو أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل بالبديلة التي تنص على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الصرف في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية"

3. 3. 2 الفرضية الرئيسية الثانية H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم وسعر الصرف في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) أثر التضخم وسعر الصرف في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية

جدول المعاملات Coefficients					المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
مستوى الدلالة	المحسوبة				
0.0045	3.4891	0.0006	0.0019	التضخم	معدل العائد على
0.0241	-2.5792	0.1012	-0.2609	سعر الصرف	حقوق الملكية
0.0059	3.3348	0.1377	0.4593	ثابت الانحدار C	
0.4948					معامل التحديد R ²
0.4106					معامل التصحيح AdjR ²
5.8766					قيمة F المحسوبة
0.01662					Sig. F*
2.1434					D-W

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ومن خلال جدول رقم (8) يمكن ملاحظة الآتي:

H02-1: الفرضية الفرعية الأولى:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر التضخم في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (0.0019) β وبالتالي فهو يشير إلى أثر التضخم، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.4891) وبمستوى دلالة (sig=0.0045) وهي أقل من 0.05. عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية".

H02-2: الفرضية الفرعية الثانية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية".

تشير نتائج الجدول (8) أن أثر سعر الصرف في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية هو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ معامل الانحدار (β) (-0.2609) وبالتالي فهو يشير إلى أثر سعر الصرف، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.5792) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0241$) وهي أقل من 0.05.

عليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى ونقبل البديلة التي تنص على أنه:

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق ملكية المصارف التجارية الليبية".

رابعاً: النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من الفترة (2003-2017)، وبالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وذلك كما يلي:

1.4 النتائج

1. أظهرت نتائج اختبارات السكون المختلفة، اختبار ديكي فوللر المعدل (ADF)، واختبار Phillips-Perron (PP)، احتواء جميع متغيرات الدراسة على جذور الوحدة، أي أنها غير ساكنة في المستوى، في حين أصبحت هذه المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى.
2. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الليبية تتمتع بكفاءة عالية في إدارة أصولها ومواجهة آثار التضخم، وهذا ما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف التجارية الليبية وزيادة أرباحها.
3. أن المصارف التجارية الليبية تأثرت كثيراً بتقلبات سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة، وربما يعزى السبب في ذلك هو فشل المصرف المركزي في التحكم في سعر الصرف

4. أثبتت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر موجب هام للتضخم في معدل العائد على أصول المصارف التجارية الليبية، أما سعر الصرف، كان له أثر هام في معدل العائد على الأصول والإشارة دلت على الأثر السالب.
5. أثبتت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر معنوي مهم للتضخم في معدل العائد على حقوق الملكية والإشارة الموجبة دلت على الأثر الموجب، أما سعر الصرف، فله أثر سلبي مهم في معدل العائد على حقوق الملكية.

2.4 التوصيات

1. إعادة النظر في السياسات المصرفية، وضرورة العمل على رسم السياسات المتعلقة بسعر الصرف بما يؤدي إلى استقرار الأسعار في ليبيا الأمر الذي سينعكس إيجاباً في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.
2. عقد المؤتمرات والندوات العلمية والتي تعنى بدراسة سعر الصرف الحقيقي، والعمل على تعميم نتائج هذه الدراسات على المصارف التجارية الليبية.
3. تنمية الموارد البشرية في المصارف التجارية الليبية في مجالات التحليل المالي، وذلك بالتدريب المستمر والتعليم وخاصة في نواحي تقييم الأداء المالي، والعمل على بناء قاعدة بيانات مصرفية للمصارف التجارية الليبية، بحيث تساهم في زيادة أرباح المصارف التجارية الليبية.
4. العمل على الاستفادة من التجارب السابقة للمصارف التجارية في الدول الأخرى، وبشكل خاص تلك التي عانت من مشاكل التضخم وتقلبات أسعار الصرف، والتي كان لها تأثيراً مباشراً على أدائها، وذلك من حيث انخفاض وتدهور الأداء المالي للمصارف التجارية.
5. دراسة المتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالأداء المالي، ولم تتطرق إليها هذه الدراسة مثل: عرض النقود، ومؤشر الفساد من أجل دعم مسيرة المصارف التجارية الليبية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- [1] . الغالبي، طاهر حسن، وائل محمد إدريس (2007)، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [2] . الوازني، خالد واصف، الرفاعي، أحمد حسين (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- [3] . الزبيدي، حمزة محمود (2008) الإدارة المالية المتقدمة، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- [4] . العجلوني، محمد (2008)، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [5] . حسين، مجيد علي، عبد الجبار، عفاف (2004) التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر عمان، الأردن.
- [6] . عجمي، هيل، الجنابي، جميل (2014)، التمويل الدولي والعلاقات الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- [7] . عقل، مفلح (2009)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- [8] . عبادة، إبراهيم عبد الحليم (2008) مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن
- [9] . مطر، محمد (2006) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن

2. المجالات العلمية

- [1] . الشرفا، ياسر عبد طه و النحال، محمد ياسر زيدان (2017)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، مج9، العدد 18، العراق.
- [2] . المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي GCC-STAT (2017)، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نشرة سنوية العدد 2، اغسطس 2017.

[3]. طقطق، محمد جمال، معلا سلمان، والي رنا محمد(2020)، أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية (BASY)، مجلة جامعة حماة، المجلد الثالث، العدد الرابع، سورية.

3. الرسائل العلمية

[1]. بشناق، زاهر صبحي (2009) تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

[2]. عباس، منال عطا المولى (2003)سياسات سعر الصرف وأثرها على الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان.

[3]. عبدالعزيز، أحمد سيد طوخي (2019)، أثر تغيرات سعر الصرف وسعر الفائدة على الأداء المالي للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدراسات العليا، قسم الإدارة، مصر.

[4]. محمد، يسرية حبيب الله (2019)، أثر التضخم على الأداء المالي للبنوك التجارية في السودان (دراسة حالة مصرف المزارع التجاري)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- [1] Faozi A. Almaqtari Eissa A. Al-Homaidi Mosab I. Tabash Najib H. Farhan(2018) The determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach International Journal Of Finance Economics.
- [2] Qaisar Ali & Selaman Maamor &Hakimah Yaacob &Muhammad Usman Tariq Gill(2018) Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability
- [3] Journal of Accounting and Applied Business Research ,vol,1 ,No.2,2018
- [4] Bilal Sarwar, Ghulam Mustafa, Aroosa Abid, Muhammad Ahmad(2018) Internal and External Determinants of Profitability: A Case of Commercial Banks of Pakistan, Paradigms: A Research Journal of Commerce, Economics, and Social Sciences Print ISSN 1996-2800, Online ISSN 2410-0854 2018, Vol. 12, No.

- [5] Adama Combey & Apélété Togbenou(2017) The Bank Sector Performance and Macroeconomics Environment: Empirical Evidence in Togo, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 2; 2017 ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Published by Canadian Center of Science and Education.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- [1] [تاريخ الدخول2020-10-5](https://jbank.ly2020-10-5)
[2] [تاريخ الدخول2020-10-7](https://bcd.ly2020-10-7)
[3] [تاريخ الدخول2020-10-8](https://cbl.gov.ly2020-10-8)
[4] [تاريخ الدخول2020-10-8](https://data.albankaldawli.org2020-10-8)